

اللجنة الملكية لشؤون القدس
الأمانة العامة

أخبار وواقع القدس التقرير اليومي

الثلاثاء ٦ رمضان ١٤٤٧هـ الموافق ٢٤/٢/٢٠٢٦
العدد (٣٨)

 <https://www.rcja.org.jo>  <https://www.facebook.com/rcjajo>

- ما ورد في التقرير يعبر عن وجهة نظر الكاتب.
- **This report expresses the writer's view.**
- يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض ما ورد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.
- **Some of paragraphs of articles are reduced briefly, that is to be suited to the report.**
- الغاية من تضمين التقرير ما ورد لكتاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الاطلاع على وجهات النظر المختلفة.
- **The purpose of containing Western or Israeli writers point of view, whether supportive or opposed to Israel's policy, is to give the reader an opportunity to know different perspectives.**
- تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين، إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية داخل الأردن وخارجه.
- **The Royal Committee for Jerusalem Affairs issues this daily news report in a paper form to be distributed to those concerned, in addition, the committee distributes 250 thousand electronic copies, locally and abroad.**
- تحتوي مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس على ٥٥٠٠ عنوان باللغتين العربية والإنجليزية، يمكن للقراء الاطلاع على عناوين الكتب بزيارة موقع اللجنة على الانترنت: www.rcja.org.jo (<https://lib.rcja.org.jo>)
- **The library of Royal Committee for Jerusalem Affairs contains 5500 topics in both languages: Arabic and English, and these titles connected to the library website, so that the reader can search it at: www.rcja.org.jo (<https://lib.rcja.org.jo>)**
- ترحب اللجنة الملكية لشؤون القدس بأي ملاحظات أو اقتراحات يرغب القارئ بإرسالها على عنوان اللجنة المبين على الغلاف.
- **The Royal Committee for Jerusalem Affairs welcomes any observations or suggestions, so the reader can send it to address that showed on the cover page.**

المحتوى

شؤون سياسية

- ٥ • الأردن ودول شقيقة وصديقة يُدينون قرارات إسرائيل لتوسيع السيطرة بالضفة
- ٧ • الوصاية الهاشمية ركيزة قانونية وتاريخية في حماية القدس
- ٨ • غوتيريش: لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بتقويض حل الدولتين
- ٩ • "النواب": تصريحات السفير الأميركي لدى الاحتلال تهدد لأمن المنطقة
- ١٠ • المنظمات الأهلية: قرار إغلاق برج اللقلق استهداف لوجود العمل الأهلي في القدس
- ١٠ • منتدى الإعلاميين يدين قرار الاحتلال حظر منصات إعلامية فلسطينية

اعتداءات

- ١١ • الاحتلال يبعد صحفية مقدسية عن الأقصى ستة أشهر
- ١٢ • إصابة فلسطينيين برصاص الاحتلال قرب بلدة الرام شمال القدس
- ١٣ • الاحتلال يقتحم بلدة عناتا وبلدة أبوديس وبلدة حزما
- ١٤ • مستعمرون يقتحمون منزلاً في خلة السدرة ويصعدون التوسع في بؤرة استعمارية بعناتا
- ١٤ • الاحتلال يفرض ضرائب مالية على المقدسيين في باب العامود
- ١٥ • إسرائيل تحظر ٥ منصات إعلامية فلسطينية معنية بقضايا القدس

هدم

- ١٧ • الاحتلال يسلم إخطارات هدم جماعية لمنشآت سكنية وزراعية شرق أبوديس

تقارير

- القدس الدولية: الاحتلال يجدد معركة باب الرحمة لمحاولة فرض وقائع تهويدية للأقصى
- ١٧

آراء عربية

- ١٩ • الأردن يرسخ ثوابته في مواجهة خطاب "إسرائيل الكبرى"
-

آراء عبرية مترجمة

- ٢١ • حرروا المبكى

اخبار بالإنجليزية

- **Jordan, Arab, friendly countries condemn Israeli decisions expanding illegal control over West Bank** 22
- **Journalists union blames Israel for reporter's critical condition as Jerusalem journalist released under restrictions** 23
- **UN Guterres says international community cannot allow undermining of two-state solution** 24
- **Israel bans 5 Palestinian media platform over coverage of Israeli actions in occupied East Jerusalem** 24
- **Israel issues mass demolition orders for residential and agricultural structures in Abu Dis** 25
- **Two Palestinians shot by Israeli forces in Al-Ram** 25
- **Israeli colonists raid Bedouin community near Jerusalem, expand outpost in Anata** 25

شؤون سياسية

الأردن ودول شقيقة وصديقة يُدينون قرارات إسرائيل لتوسيع السيطرة بالضفة

عمان -أكد وزراء خارجية الأردن وعدد من الدول الشقيقة والصديقة في بيان مشترك، إدانتهم الشديدة لسلسلة القرارات الإسرائيلية الأخيرة التي تستهدف توسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية غير القانونية على الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤكدين أن هذه الإجراءات تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتقوض فرص تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

وتالياً نص البيان: «نحن وزراء خارجية المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية البرازيل الاتحادية، والجمهورية الفرنسية، ومملكة الدنمارك، وجمهورية فنلندا، وجمهورية آيسلندا، وجمهورية إندونيسيا، وأيرلندا، وجمهورية مصر العربية، ودوقية لوكسمبورغ الكبرى، ومملكة النرويج، ودولة فلسطين، والجمهورية البرتغالية، ودولة قطر، وجمهورية سلوفينيا، ومملكة إسبانيا، ومملكة السويد، وجمهورية تركيا، والأمينان العامان لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ندين بأشد العبارات سلسلة القرارات الإسرائيلية الأخيرة التي تدخل توسعات واسعة النطاق على السيطرة الإسرائيلية غير القانونية على الضفة الغربية. وتشمل هذه التغييرات نطاقاً واسعاً من إعادة تصنيف الأرض الفلسطينية باعتبارها ما يسمى «أراضي دولة» إسرائيلية، لتسريع النشاط الاستيطاني غير القانوني، وتعزيز ترسيخ الإدارة الإسرائيلية.

ونؤكد بوضوح أن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، والقرارات المصممة لتعزيزها، تعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٢٤. وتشكل هذه القرارات الأخيرة جزءاً من مسار واضح يهدف إلى تغيير الواقع على الأرض، والمضي قدماً نحو ضم فعلي غير مقبول. كما أنها تقوض الجهود الجارية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك خطة النقاط العشرين بشأن غزة، وتهدد أي أفق حقيقي للاندماج الإقليمي. وندعو حكومة إسرائيل إلى التراجع عنها فوراً، واحترام التزاماتها الدولية، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها إحداث تغييرات دائمة في الوضع القانوني والإداري للأرض الفلسطينية المحتلة.

وتأتي هذه القرارات في أعقاب تسارع غير مسبوق في سياسة الاستيطان الإسرائيلية، بما في ذلك الموافقة على مشروع E1 ونشر عطاءاته. وتشكل هذه الإجراءات هجوما مباشرا ومتعمدا على مقومات قيام الدولة الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين. وفي هذا السياق، نوّكد مجددا رفضنا لجميع التدابير الرامية إلى تغيير التركيبة السكانية، والطابع، والوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. كما نعارض أي شكل من أشكال الضم.

وفي ظل التصعيد المقلق في الضفة الغربية، ندعو إسرائيل أيضا إلى وضع حد لعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

ونؤكد مجددا التزامنا باتخاذ خطوات ملموسة، وفقا للقانون الدولي، للتصدي لتوسع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية، ولسياسات وتهديدات التهجير القسري والضم.

وفي شهر رمضان المبارك، نوّكد كذلك أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس وأماكنها المقدسة، مع الاعتراف بالدور الخاص للوصاية الهاشمية التاريخية في هذا الصدد. وندين الانتهاكات المتكررة للوضع القائم في القدس، والتي تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي.

ويدعو الوزراء إسرائيل إلى الإفراج الفوري عن عائدات الضرائب المحتجزة المستحقة للسلطة الفلسطينية. ويجب تحويل هذه العائدات إلى السلطة الفلسطينية وفقا لبروتوكول باريس، حيث تعد حيوية لتوفير الخدمات الأساسية للسكان الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية.

ونؤكد مجددا التزامنا الراسخ بتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، بما يتماشى مع مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى أساس خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. وكما ورد في إعلان نيويورك، فإن إنهاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني يعد أمرا حتميا لتحقيق السلام والاستقرار والاندماج الإقليمي. ولا يمكن تحقيق التعايش بين شعوب ودول المنطقة إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وديمقراطية.

الدستور ٢٤/٢/٢٠٢٦/ص ٤

الوصاية الهاشمية ركيزة قانونية وتاريخية في حماية القدس

عمان - د. فتحي الأغوات - موقف عربي مدعوم بحراك دبلوماسي أردني فاعل، يرفض أي إجراءات إسرائيلية تهدف إلى فرض السيادة على مدينة القدس أو على الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبارها إجراءات أحادية الجانب تخالف قواعد القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومن شأنها أن تهدد فرص تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.. الموقف الأردني، بقيادة جلاله الملك عبدالله الثاني ثابت، من أن القدس الشرقية أرض محتلة وفق القانون الدولي، وبأن أي تغيير في وضعها القانوني والتاريخي باطل ولاغ ولا يترتب عليه أثر قانوني، يمنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

فيما جامعة الدول العربية أعادت التأكيد وفي أكثر من مناسبة على رفضها المطلق لأي خطوات إسرائيلية لضم الأراضي أو فرض السيادة عليها، معتبرة أن مثل هذه الإجراءات تمثل انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٤٢ و٣٣٨ و٢٣٣٤.

بدوره، قال أستاذ القانون الدكتور سيف الجنيد، إن أي إعلان لفرض السيادة على أراض محتلة يعد خرقا واضحا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهو مبدأ ثابت في القانون الدولي، لافتا إلى أن المجتمع الدولي لا يعترف بأي تغيير أحادي الجانب على حدود عام ١٩٦٧.

وأشار إلى أن الموقف الأردني يحظى بأهمية خاصة في ملف القدس، انطلاقا من الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة، التي يتولاها جلاله الملك عبدالله الثاني، مشيرا إلى أن الوصاية الهاشمية تشكل ركيزة قانونية وتاريخية في حماية هوية القدس ووصون مقدساتها.

ولفت الى أن الدور الأردني في القدس يستند إلى اتفاقيات دولية واعترافات متبادلة، ما يمنح الأردن ثقلا إضافيا في أي تحرك دولي يتعلق بالقدس.

الباحث القانوني والسياسي الدكتور مصطفى عواد قال: إن فرض السيادة الإسرائيلية على القدس أو أجزاء من الضفة الغربية سيؤدي إلى تصعيد خطير في المنطقة ويقوض أي فرصة لإحياء عملية السلام على أساس حل الدولتين، مشيرا إلى أن الإجراءات الأحادية ستدفع نحو مزيد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

وأضاف عواد تواصل الدبلوماسية الأردنية تحركاتها في المحافل الدولية، بالتنسيق مع الدول العربية والشركاء الدوليين لتثبيت المرجعيات القانونية للصراع، وعلى رأسها قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، التي أقرتها جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٢، مبينا أن الموقف العربي والأردني يشكلان حجر الزاوية في الدفاع عن الهوية العربية والإسلامية للقدس، وفي حماية فرص السلام العادل والشامل، مشيرا الى أن أي حل لا يستند إلى القانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لن يكتب له النجاح.

الرأي ٢٠٢٦/٢/٢٤ ص ٤

غوتيريش: لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بتقويض حل الدولتين

جنيف - وفا - قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إن "المسار الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة واضح بشكل صارخ وهدفه محدد، وهو تقويض حل الدولتين، لكن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يسمح بحدوث ذلك".

جاء ذلك في كلمته، يوم الاثنين ٢٠٢٦/٢/٢٣، خلال افتتاح دورة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، بحسب موقع أخبار الأمم المتحدة.

ولفت غوتيريش إلى "الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والكرامة البشرية والقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

وأكد أن حقوق الإنسان تُنتهك في شتى أنحاء العالم، قائلا "إن حقوق الإنسان تتعرض لهجوم شامل حول العالم"، مشيرا إلى أن "شريعة القوة باتت تغلب سيادة القانون".

وأضاف أن "هذا الهجوم لا يأتي من الظل، ولا بشكل مفاجئ، إنه يحدث في وضوح النهار ويقوده غالبا أولئك الذين يمتلكون أكبر قدر من القوة".

وأشار إلى أن "حقوق الإنسان يتم تقليصها حول العالم بشكل متعمد واستراتيجي، مع التباهي بذلك أحيانا".

وقال غوتيريش: "إننا نعيش في عالم يتم فيه تبرير المعاناة الجماعية بينما يُستخدم الناس كأوراق مساومة، ويتم التعامل مع القانون الدولي على أنه مجرد مصدر إزعاج"، محذرا من أنه "عندما تنهار حقوق الإنسان، ينهار كل شيء معها".

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٦/٢/٢٣

"النواب": تصريحات السفير الأميركي لدى الاحتلال تهديد لأمن المنطقة

عمان - قال رئيس مجلس النواب، مازن القاضي، إن المجلس يرفض التصريحات الصادرة عن السفير الأميركي لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تتضمن الحديث عن أوهام تبيح سيطرة إسرائيل على أراض عربية وتفتح الباب لمزيد من تطرفها وإجرامها. وأكد خلال ترأسه جلسة تشريعية، عُقدت أمس الاثنين، بحضور رئيس الوزراء جعفر حسان وأعضاء في الفريق الحكومي، أنها «تصريحات استفزازية، تمثل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومساساً خطيراً بسيادة الدول.» وأضاف القاضي «أننا نؤكد في مجلس النواب أن الضفة الغربية، وقطاع غزة، هي أراض فلسطينية لا سيادة لإسرائيل عليها، ولا على أي أرض عربية محتلة، كما أن الطروحات التي تستند على روايات دينية مرفوضة وتقوض فرص تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.»

وثنم المواقف الرسمية العربية والإسلامية الموحدة الراضية لهذه التصريحات، داعياً المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في حماية مبادئ القانون الدولي ومنع أي محاولات لفرض الأمر الواقع أو شرعنه الاحتلال. وأكد مجدداً الوقوف الثابت خلف جلالة الملك عبد الله الثاني في الدفاع عن مصالح الأردن العليا، وحماية سيادة الوطن، والذي كان وسيبقى عصياً على كل الأطماع، صلباً بإرادة قيادته ووعي شعبه.

واستذكر القاضي بطولات جيشنا، الذي سطر بدماء أفراده الزكية صفحات من العز والكرامة، لتبقى بطولاتهم شاهدة عبر الزمن على أن هذا الوطن لا ينكسر، ثابتاً على مواقفه، مدافعاً عن قضايا أمته، وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف أو المساومة، حتى ينال الأشقاء حريتهم وتقام دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني. وصوت النواب بالموافقة، وبالأغلبية، على اعتبار كلمة القاضي بياناً باسم مجلس النواب.

الدستور ٢٤/٢/٢٠٢٦ ص ٥

المنظمات الأهلية: قرار إغلاق برج اللقلق استهداف لوجود العمل الأهلي في القدس

رام الله - وفا - أدانت شبكة المنظمات الأهلية قرار سلطات الاحتلال إغلاق جمعية برج اللقلق في مدينة القدس المحتلة، ما يُشكّل اعتداءً على العمل الأهلي والثقافي في المدينة، ويأتي في سياق استهداف ممنهج للوجود الفلسطيني فيها لا سيما مع حلول شهر رمضان المبارك، في محاولة واضحة لتقييد إظهار الهوية الوطنية الفلسطينية ومنع تجلّيها في الفضاء العام المقدسي.

وقالت شبكة المنظمات الأهلية في بيان صدر عنها، يوم الاثنين ٢٣/٢/٢٠٢٦: إن جمعية برج اللقلق العضو في شبكة المنظمات الأهلية تُعدّ من المؤسسات الحيوية التي تقدّم خدمات ثقافية وتربوية واجتماعية للأطفال والشباب والنساء في البلدة القديمة في القدس تحديداً في منطقة باب حُطّة إحدى المناطق المُستهدفة من سلطات الاحتلال والأكثر تهمةً داخل البلدة القديمة، حيث يُشكّل وجود الجمعية رافعة أساسية لتعزيز صمود المجتمع المحلي، ومساحة آمنة للأطفال لممارسة أنشطتهم التعليمية والثقافية والرياضية، ومن شأن إغلاقها أن يؤدي إلى حرمان مئات الأطفال من الخدمات الحيوية، ويُفاقم هشاشة الواقع الاجتماعي في المنطقة. وأضافت أن هذا القرار يأتي ضمن سياسة متواصلة تستهدف المؤسسات الفلسطينية في القدس، حيث تم إغلاق أكثر من ١٠٠ مؤسسة أهلية منذ احتلال المدينة عام ١٩٦٧.

وأشارت إلى أنه لا يمكن فصل استهداف جمعية برج اللقلق عن الأطماع الاستعمارية في محيطها، إذ سبق أن عبّرت جهات استعمارية عن نيتها إخلاء الجمعية للسيطرة على الزاوية الشمالية الشرقية من البلدة القديمة وسور المدينة، في مسعى إلى تعزيز المشاريع الاستعمارية وتكريس السيطرة على مفاصل إستراتيجية في القدس.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٣/٢/٢٠٢٦

منتدى الإعلاميين يدين قرار الاحتلال حظر منصات إعلامية فلسطينية

المركز الفلسطيني للإعلام - أدان منتدى الإعلاميين الفلسطينيين بأشد العبارات القرار الذي وقّعه وزير الأمن في حكومة الاحتلال إسرائيل كاتس، والقاضي بتصنيف عدد من المنابر الإعلامية الإلكترونية الفلسطينية والتعامل معها بموجب ما يسمى قانون "حظر الإرهاب الإسرائيلي".

وذكر البيان أن القرار شمل تصنيف وحظر عدد من الوكالات والمنابر الإعلامية الفلسطينية المستقلة، وهي: وكالة العاصمة، والبوصلة وقدس بلس ومعراج وميدان القدس.

وأكد أن هذا الإجراء لا يستهدف فقط مؤسسات إعلامية وطنية تمارس مهامها في نقل الحقيقة وتغطية الأحداث، بل هو محاولة واضحة لقمع الصوت الفلسطيني المستقل، وتشويه دوره في نقل واقع ما يجري، وإسكات روايته أمام الجمهورين العربي والدولي. ورأى في هذا القرار انتهاكاً صارخاً لحرية الصحافة والتعبير، وخرقاً للمعايير الدولية التي تكفل حرية العمل الإعلامي، ومحاولة لربط الإعلام الفلسطيني السياسي بمسوغات أمنية مزعومة، بهدف تجريمه وتضييق مساحته عمله. كما أشار إلى أنه يمثل استهدافاً ممنهجاً للمنابر التي تقدم تغطية ميدانية لحياة شعبنا وقضاياها في مواجهة الاحتلال.

وأكد أن هذه الوكالات وغيرها من وسائل الإعلام الفلسطينية المهنية لن تثنيها مثل هذه الإجراءات عن أداء رسالتها، ولن تخضع لمحاولات التضييق والقمع. ودعا منتدى الإعلاميين الفلسطينيين المؤسسات الحقوقية والإعلامية الدولية إلى الوقوف مع الإعلام الفلسطيني والتنديد بهذا القرار. وطالب المجتمع الدولي بمحاسبة الجهات التي تسعى إلى تجريم الصحافة الحرة والتلاعب بقوانين مكافحة الإرهاب لتصفية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية.

المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٢٦/٢/٢٣

اعتداءات

الاحتلال يبعد صحفية مقدسية عن الأقصى ستة أشهر

المركز الفلسطيني للإعلام - أبلغت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، يوم الاثنين ٢٠٢٦/٢/٢٣، الصحفية المقدسية ميساء ابو غزالة قرارا يقضي بإبعادها عن المسجد الأقصى المبارك لمدة ستة أشهر.

وذكرت محافظة القدس ان القرار يأتي في إطار حملة تصعيد واسعة شهدها شهر فبراير ٢٠٢٦، وطالت عشرات المقدسيين بالتزامن مع حلول شهر رمضان المبارك.

وأشارت المحافظة الى ان اجراءات الابعاد تندرج ضمن سياق ابعاد ما بين ٢٥٠ الى ٥٠٠ مقدسي عن المسجد الاقصى خلال الفترة الاخيرة، في إطار سياسة تضيق متصاعدة بدأت قبيل الشهر الفضيل.

ولفتت الى ان قرارات الابعاد لم تقتصر على ابوغزالة، بل طالت صحفيين آخرين، من بينهم محمد الصادق الذي صدر بحقه قرار ابعاد لمدة ستة أشهر، اضافة الى الصحفي سيف القواسمي.

وتأتي هذه الاجراءات امتدادا لسلسلة من الاستهدافات التي تعرضت لها ابوغزالة خلال عملها الميداني، اذ سبق ان اصيبت اثناء تغطيتها احداث المسجد الاقصى عام ٢٠٢١.

وتسوق سلطات الاحتلال قرارات الابعاد بذريعة تشكيل خطر على الامن او التحريض، بينما يعدها مقدسيون محاولة لفرض الامر الواقع وتفريغ المسجد من المصلين والصحفيين الذين يوثقون الانتهاكات.

وفي بيان سابق، شددت محافظة القدس على ان سلطات الاحتلال تعرقل تنفيذ الترتيبات الخاصة باستقبال المصلين خلال شهر رمضان، مشيرة الى اصدار أكثر من ٢٥٠ قرار ابعاد عن المسجد الاقصى منذ مطلع العام الجاري.

واردفت ان عدد قرارات الابعاد خلال السنوات الخمس الماضية بلغ نحو ٢٦٣٠ قرارا، فيما شهد شهريناير وحده قرابة ٣٠٠ حالة ابعاد، غالبيتها وصفت بانها احترازية تمهيدا لشهر رمضان.

ومع نهاية يناير ٢٠٢٦، تم تسجيل قرابة ١٠٠ قرار ابعاد، من بينها ٩٥ قرارا عن المسجد الاقصى المبارك.

المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٢٦/٢/٢٣

إصابة فلسطينيين برصاص الاحتلال قرب بلدة الرام شمال القدس

أصيب مواطنان فلسطينيان برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، بالقرب من بلدة الرام شمالي مدينة القدس المحتلة.

وأفادت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بأن طواقمها الإسعافية تعاملت مع إصابتين برصاص الاحتلال في محيط البلدة.

وأوضحت الجمعية في بيان مقتضب لها أنه قد جرى تقديم الإسعافات الأولية اللازمة للمصابين ميدانيًا، قبل نقلهما إلى المستشفى لاستكمال تلقي العلاج الطبي، دون توضيح طبيعة الإصابتين أو مدى خطورتهما حتى اللحظة.

وتشهد بلدة الرام والمناطق المحيطة بها، والتي يعزلها جدار الفصل العنصري عن مركز مدينة القدس، انتشارًا عسكريًا متواصلًا واقتحامات متكررة من قبل قوات الاحتلال، ما يؤدي غالبًا إلى اندلاع مواجهات تُستخدم فيها الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٦/٢/٢٣

الاحتلال يقتحم بلدة عناتا وبلدة أبو ديس وبلدة حزما

القدس - وفا - اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء يوم الإثنين ٢٠٢٦/٢/٢٣، بلدة عناتا، شمال شرق مدينة القدس المحتلة.

وأفادت محافظة القدس، بأن قوة من جيش الاحتلال اقتحمت البلدة، وسيرت ألياتها العسكرية في شوارعها، دون أن يبلغ عن اعتقالات أو مدهامات.

كما اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء يوم الإثنين ٢٠٢٦/٢/٢٣، بلدة أبو ديس، جنوب شرق القدس المحتلة.

وأفادت محافظة القدس بأن قوة من جيش الاحتلال ترافقها جرافة عسكرية اقتحمت بلدة أبو ديس، وسط إطلاق قنابل الصوت والغاز السام، دون أن يبلغ عن إصابات.

وأضافت أن الجرافة العسكرية قامت بأعمال تجريف ونقل أتربة ومخلفات بناء من محيط معسكر مقام على أراضي البلدة، وألقمتها بمحاذاة منازل المواطنين قرب مفترق الجبل.

واقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء يوم الإثنين ٢٠٢٦/٢/٢٣، بلدة حزما، شمال شرق القدس.

وأفادت محافظة القدس بأن قوة من جيش الاحتلال اقتحمت البلدة، وداهمت عددا من المنازل وفتشتها، دون أن يبلغ عن اعتقالات.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٦/٢/٢٣

مستعمرون يقتحمون منزلاً في خلة السدرة ويصعدون التوسع في بؤرة استعمارية بعناتا

القدس - وفا - أفادت محافظة القدس بأن مستعمرين اقتحموا، يوم الاثنين ٢٠٢٦/٢/٢٣، منزل المواطن يوسف الزواهرة في تجمع خلة السدرة البدوي قرب بلدة مخماس شمالي القدس المحتلة، وعاثوا فيه خراباً، قبل أن يُقدموا على سرقة خزان مياه وإغلاق الطريق المؤدي إلى المنزل.

وأوضحت المحافظة أن هذا الاعتداء يأتي في سياق تصعيد متواصل يستهدف التجمعات البدوية في محيط القدس، عبر الاعتداء على الممتلكات وفرض وقائع ميدانية تُضيّق الخناق على المواطنين في أراضيهم، تمهيداً للاستيلاء عليها لصالح التوسع الاستعماري.

وفي السياق ذاته، ذكرت المحافظة أن مستعمرين يواصلون أعمال التوسع في بؤرة استعمارية أقيمت مؤخراً على أراضي المواطنين في بلدة عناتا شرقي القدس المحتلة، من خلال إضافة منشآت جديدة وتجريف مساحات من الأراضي المحيطة، في محاولة لتثبيت البؤرة وتحويلها إلى نقطة استعمارية دائمة.

وأكدت أن مناطق شمال وشرق القدس تشهد تصاعداً ملحوظاً في اعتداءات المستعمرين، بالتوازي مع سياسات احتلالية تهدف إلى توسيع رقعة الاستعمار وعزل المدينة عن محيطها الفلسطيني، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٦/٢/٢٣

الاحتلال يفرض ضرائب مالية على المقدسيين في باب العامود

فرضت شرطة الاحتلال الإسرائيلي، يوم الاثنين ٢٠٢٦/٢/٢٣، غرامات مالية بحق عدد من المواطنين المقدسيين من أصحاب البسطات في منطقة "رأس العمود" ببلدة سلوان وسط القدس.

وأفادت مصادر مقدسية بأن طواقم تابعة لبلدية الاحتلال، تُرافقها قوة من الشرطة، اقتحمت المنطقة وشرعت بتحرير مخالفات مالية باهظة بحق الباعة المتواجدين على جنبات الطريق.

وأوضحت المصادر أنّ هذه الإجراءات تسببت في عرقلة حركة المرور في المنطقة، وأدت إلى تضرر ممتلكات عدد من الباعة ومصادرة بعض بضائعهم، وذلك في إطار التضييق المستمر على سبل عيش المقدسيين داخل المدينة.

وتأتي هذه الهجمة في سياق حملة أوسع تستهدف الوجود الفلسطيني في أحياء القدس المحتلة، حيث تواصل سلطات الاحتلال ملاحقة أصحاب البسطات والمحلات التجارية بذرائع قانونية وتنظيمية، تهدف في مجملها إلى دفع السكان لترك أماكن عملهم وإخلاء الفضاء العام للمخططات التهودية.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٦/٢/٢٣

إسرائيل تحظره منصات إعلامية فلسطينية معنية بقضايا القدس

القدس - الأناضول - أعلنت إسرائيل حظره منصات إعلامية فلسطينية معنية بقضايا مدينة القدس المحتلة، بزعم "التحريض".

وبموجب القرار الصادر الأحد، عن وزارة الدفاع الإسرائيلية وحصلت الأناضول على نسخة منه، فإن الحظر يشمل شبكة العاصمة الإخبارية، شبكة معراج، شبكة القدس البوصلة، ميدان القدس وشبكة قدس بلس.

ولا يوجد مقار لهذه المنصات الإعلامية في مدينة القدس الشرقية. وقالت القناة ١٢ الإسرائيلية: "في الأيام الأخيرة، سعى جهاز الأمن العام (الشاباك) إلى إعلان هذه المنصات منظمات إرهابية بموجب قانون مكافحة الإرهاب، علما بأنها تمتلك مئات الآلاف من المتابعين والتأثير".

وأضافت: "وقع وزير الدفاع الإسرائيلي كاتس على الأمر بتحويل هذه المنصات إلى منظمات إرهابية، وأكد النائب العام على أنه لا يوجد عائق قانوني".

وزعمت القناة الإسرائيلية أن المنصات "تعمل كذراع لحركة حماس". وأوضحت أنه "يتم اتهام المنصات بالتحريض من خلال التركيز على التطورات في مدينة القدس والمسجد الأقصى".

ولم يصدر تعليق عن المنصات الإعلامية باستثناء شبكة العاصمة التي أعلنت وقف جميع أنشطتها الإعلامية والإخبارية حتى إشعار آخر، إثر القرار الإسرائيلي.

وقالت شبكة العاصمة في بيان: "في خطوة جديدة تضاف إلى سجل القمع والتكريم، أقدم الاحتلال الإسرائيلي على حظر عمل عدد من الشبكات الإخبارية المقدسية، في محاولة لعزل القدس والأقصى والاستفراد بهما وتغيب أخبارهما عن العالم". وأضافت: "تعلن شبكة العاصمة وقف جميع أنشطتها الإعلامية، لا تراجعاً عن الموقف ولا تخلياً عن الرسالة، ولكن حفاظاً على مراسلها وصحافيتها المقدسيين من بطش الاحتلال وتغوله".

وتابعت: "تؤكد شبكة العاصمة أنها وسيلة إعلامية مستقلة وانطلقت من مدينة القدس بجهود محلية وذاتية وكان لها شرف الكلمة والميدان، وشرف الرباط بين مرابطي القدس والأقصى، ونقل معاناتهم بصدق، وتسليط الضوء على انتهاكات الاحتلال ومستوطنيه بحق المسجد الأقصى المبارك، بنفس وطني وانتماء كبير، فكانت عينها على الأقصى، ونافذة العالم إليه".

وأردفت: "تتوقف الشبكة عن العمل مرغمة، وهي فخورة بما قدمته خلال السنوات الماضية والإنجازات التي حققتها، وشعارها الأول جعل القدس هي محور وبوصلة القضية". وأشارت إلى أن "حظر العاصمة وبقية وسائل الإعلام لن يحجب الحقيقة، وإسكات الكاميرا لن يُسكت القدس، فالرواية التي كُتبت بالدم والصمود أقوى من كل قرارات المنع". وقالت: "ستبقى القدس بوصلتنا، والمسجد الأقصى قضيتنا، والكلمة الحرة عهداً لا يسقط بالتقادم".

وختمت بيانها بإعلان وقف جميع أنشطتها الإعلامية والإخبارية حتى إشعار آخر. وتصعد الحكومة اليمينية الإسرائيلية في القدس منذ تشكيلها في نهاية العام ٢٠٢٢. وتفرض السلطات الإسرائيلية منذ بدء حرب الإبادة على غزة بدعم أمريكي في ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ قيوداً مشددة على مرور سكان الضفة الغربية عبر الحواجز العسكرية المؤدية إلى القدس.

وخلال العامين الماضيين، سمحت السلطات لأعداد محدودة فقط بالدخول بعد الحصول على تصاريح من الجيش الإسرائيلي، يصعب على الفلسطينيين نيلها. ويؤكد الفلسطينيون أن القدس الشرقية هي عاصمة دولتهم المستقبلية، فيما تعتبر إسرائيل القدس بشطريها الشرقي والغربي عاصمة لها.

وكالة الأناضول ٢٠٢٦/٢/٢٣

هدم

الاحتلال يسلم إخطارات هدم جماعية لمنشآت سكنية وزراعية شرق أبو ديس

المركز الفلسطيني للإعلام - سلّمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، يوم الإثنين ٢٣/٢/٢٠٢٦، إخطارات بهدم عدد من المنشآت السكنية والزراعية شرق بلدة أبو ديس جنوب القدس.

وأعلنت محافظة القدس أن قوات الاحتلال وزّعت ٢٣ إخطارا بهدم منشآت سكنية وزراعية في منطقة أم الشخاليب شرق البلدة، ما يهدد عشرات المواطنين بخطر التشريد وفقدان مصادر رزقهم.

وسجّلت محافظة القدس خلال شهر كانون الثاني ٢٠٢٦ تصاعدا خطيرا في وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية، تمثل بإصدار ٦٢ إخطارا بالهدم والإخلاء والاستيلاء، بينها ٤٤ قرار إخلاء و ١٤ أمر هدم و ٤ قرارات استيلاء.

وفي سياق متصل، وثّق التقرير عمليتي تجريف للأراضي الزراعية، إلى جانب تركّز ٧٠ عملية هدم في حي المطار ضمن ما سمي عملية درع القدس، في واحدة من أوسع حملات الهدم الجماعية في المنطقة.

وبحسب تقرير صادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، نفذت سلطات الاحتلال خلال العام الفائت ٥٣٨ عملية هدم، أسفرت عن تدمير ١٤٠٠ منشأة، بينها ٣٠٤ منازل مسكونة و ٧٤ غير مسكونة، إضافة إلى ٢٧٠ مصدر رزق و ٤٩٠ منشأة زراعية، مع توجيه إخطارات بهدم ٩٩١ منشأة أخرى.

المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٢٦/٢/٢٣

تقارير

القدس الدولية: الاحتلال يجدد معركة باب الرحمة لمحاولة فرض وقائع تهويدية للأقصى

المركز الفلسطيني للإعلام - حذرت مؤسسة القدس الدولية من تصعيد جديد يستهدف المسجد الأقصى، معتبرة أن ما جرى يشكل تجديدا لمعركة باب الرحمة ومحاولة لاقتطاع الساحة الشرقية وفرض مركز شرطة جديد داخل الأقصى.

ودعت المؤسسة جماهير القدس وفلسطين إلى تكثيف شد الرحال إلى المسجد الأقصى، والرباط والاعتكاف فيه، وإعمار ساحته الشرقية، في مواجهة ما وصفته بالسعي الصهيوني المسعور لفرض وقائع تهويدية خلال شهر رمضان.

وأكدت المؤسسة توثقها من إقدام سلطات الاحتلال، قبيل شهر رمضان، في ليلة الثلاثاء والأربعاء ٣ و٤-٢-٢٠٢٦، على كسر قفل دار الحديث الشريف الواقعة بين مصلى باب الرحمة وباب الأسباط في الجهة الشرقية من الأقصى، واقتحامها، مع رفض إعادة تركيب أي قفل جديد للمكان، بما يتيح حرية اقتحامه، إلى جانب استهداف عدة قباب وخلوات داخل المسجد الأقصى.

وأوضحت أن هذا الاعتداء على دار الحديث الشريف يحمل دلالات خطيرة، في مقدمتها أنه يعكس نية الاحتلال تجديد المعركة على مصلى باب الرحمة ومحاولة إغلاقه من جديد، لكون دار الحديث تجاور باب الرحمة من الجهة الشمالية، وهو الموقع الذي سبق لجماهير المرابطين فرض فتحه في ٢٢-٢-٢٠١٩ بعد محاولة شرطة الاحتلال السيطرة عليه.

وبيّنت أن استهداف دار الحديث، مقترنا باستهداف مصلى باب الرحمة جنوبا، واستفراد المقتحمين الصهاينة بالساحة الشرقية وأداء طقوس توراتية فيها ومنع الحراس والمصلين من دخولها خلال الاقتحامات، يضع الجهة الشرقية من المسجد الأقصى برمتها في دائرة الخطر بوصفها هدفا متجددا للتقسيم المكاني.

وأشارت إلى أن تكرار اقتحام دار الحديث الشريف قد يمهد لتحويلها إلى مقر إضافي لشرطة الاحتلال، إلى جانب الخلوة الجنبلاطية التي استولى عليها الاحتلال عام ١٩٨٢ وحولها إلى مركز للشرطة، في سياق ما وصفته بالتغول الأمني المتواصل داخل الأقصى، حيث تنتشر توسع دوريات راجلة على مدار الساعة منذ ١٣-٣-٢٠٢٤.

وفي ضوء هذه الوقائع، شددت المؤسسة على ضرورة تكثيف الحضور في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، داعية القادرين من أهل فلسطين إلى شد الرحال إليه والرباط والاعتكاف فيه تثبيتا لهويته الإسلامية.

كما جددت نداءها إلى الأمة العربية والإسلامية ونخبها وعلمائها لجعل الأقصى وحماية هويته عنوان تحركها الشعبي والجماهيري، وعنوان الدعاء والاعتكاف، ومحور الوعي والاهتمام خلال شهر رمضان المبارك.

المركز الفلسطيني للإعلام ٢٣/٢/٢٠٢٦

آراء عربية

الأردن يرسخ ثوابته في مواجهة خطاب "إسرائيل الكبرى"

علي ابو حيلة

في توقيت إقليمي بالغ الحساسية، تتقاطع فيه جهود تثبيت التهدئة في غزة مع مساعٍ دولية لإحياء مسار السلام، جاءت تصريحات السفير الأميركي لدى إسرائيل، مايك هاكابي، بشأن ما أسماه «حقًا توراتيًا» لإسرائيل يمتد «من النيل إلى الفرات»، لتثير موجة رفضٍ أردني رسمي وسياسي واسع، باعتبارها تمسّ سيادة الدول، وتخالف قواعد القانون الدولي، وتتعارض مع الأعراف الدبلوماسية.

الموقف الأردني جاء واضحًا وحاسمًا، منسجمًا مع الثوابت الوطنية التي أكدها جلالة الملك عبد الله الثاني في مختلف المحافل: احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، ورفض أي إجراءات أحادية تستهدف فرض وقائع على الأرض، أو ترسيخ الاستيطان، أو تقويض فرص السلام العادل والشامل.

مرجعية ملكية ثابتة، في مباحثاته الأخيرة، شدد جلالته الملك عبد الله الثاني على ضرورة تكثيف الجهود الدولية لوقف الإجراءات غير الشرعية الهادفة إلى فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، محذرًا من خطورة استمرار الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس. كما جدد التأكيد على الالتزام الكامل بإنهاء الحرب في غزة، وضمن إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق.

هذه الرسائل تعكس رؤية أردنية متكاملة: لا أمن ولا استقرار في المنطقة دون احترام القانون الدولي، ولا سلام دون إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

قراءة قانونية ودبلوماسية في إدانة لجنة فلسطين في مجلس الأعيان للتصريحات جاءت من منطلق قانوني راسخ، معتبرة أن الاستناد إلى تفسيرات دينية لتبرير مطالب سياسية وسيادية معاصرة يتعارض مع أسس النظام الدولي الحديث، ويقوّض مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وهو مبدأ كرّسه ميثاق الأمم المتحدة وأكدته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما اعتُبر هذا الخطاب تغذية مباشرة لمخططات الضم التدريجي، خاصة في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، وتسريعاً لتآكل فرص حل الدولتين، في ظل استمرار التوسع الاستيطاني ومحاولات تغيير الواقع الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إجماع سياسي أردني في الوقوف بوجه الأيدلوجية الدينية والتوسع والضم، نائب رئيس الوزراء الأسبق مروان المعشر وصف التصريحات بأنها غير مسؤولة وتمثل مساساً بسيادة دول المنطقة ومخالفة صريحة للقانون الدولي، مؤكداً أنها لا تملك أي قيمة قانونية، لكنها تستوجب موقفاً أميركياً واضحاً ينسجم مع قواعد الشرعية الدولية.

من جهته، شدد الوزير الأسبق صخر دودين على أنه لا يوجد في القانون الدولي ما يسمى «حق التوسع عبر الاحتلال»، وأن أي محاولة لإضفاء طابع تاريخي أو ديني على مشاريع سياسية معاصرة إنما تمثل التفافاً مرفوضاً على قواعد النظام الدولي، واستخفافاً بسيادة الدول وحدودها المعترف بها دولياً.

الموقف الأردني، الرسمي والشعبي، يركز إلى مرتكزات واضحة: - الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة أراضٍ فلسطينية محتلة وفق القانون الدولي، لا شرعية لأي إجراءات أحادية أو محاولات لفرض السيادة عليها، حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل، حماية المقدسات في القدس مسؤولية تاريخية ثابتة في إطار الوصاية الهاشمية.

بين القانون ومنطق القوة فإن إعادة إحياء خطاب «إسرائيل الكبرى» لا يشكل مجرد انزلاق لفظي، بل يعكس توجهاً أيديولوجياً يتعارض مع النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وحظر استخدام القوة ضد سلامة أراضيها. وإذا ما تُرك مثل هذا الخطاب دون تصويب، فإنه يقوّض الأسس التي قام عليها الاستقرار الإقليمي والدولي منذ عقود.

الأردن، الذي كان دوماً صوت الاعتدال والعقلانية، يجدد اليوم وقوفه في صف القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، مؤكداً أن السلام لا يُبنى على خرائط متخيلة أو سرديات توسعية، بل على إنهاء الاحتلال، واحترام سيادة الدول، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي ظل التحديات الراهنة، تبقى الرسالة الأردنية ثابتة وواضحة: سيادة الدول خط أحمر، وحل الدولتين خياراً استراتيجياً لا بديل عنه لتحقيق أمن المنطقة واستقرارها.

الدستور ٢٤/٢/٢٠٢٦/٢٠٢٤ ص ١٢

آراء عبرية مترجمة حرروا المبكى

هآرتس / أسرة التحرير

في الأسبوع الماضي أمرت محكمة العدل العليا الحكومة بتنفيذ قرارها من العام ٢٠١٧، الذي أقر توسيع الساحة المختلطة في الحائط الغربي (المبكى).

القرار، الذي يطلب من السلطة التنفيذية تنفيذ قراراتها، أثار موجة سامة أخرى من جانب الحكومة، كجزء من حربها على جهاز القضاء.

وهكذا ستصوت الكنيست يوم الأربعاء على مشروع قانون يعطي الحاخامية الرئيس صلاحيات مطلقة في كل أجزاء الحائط الغربي - مسار يحول الصلاة المتساوية والتعددية مخالفة جنائية حكمها سبع سنوات سجن. في ٢٠١٦ أقرت الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو "مخطط المبكى" المعد للسماح بساحتي صلاة في المبكى: واحدة أرثوذكسية تفصل بين الرجال والنساء وأخرى يمكن للنساء والرجال أن يصلوا معا.

تقرر أن يقام مدخل مشترك يمكن الوصول منه إلى الساحتين، وأن إدارة الساحة المتساوية ستكون من خلال مجلس جماهيري برئاسة وبمشاركة مندوبي الحركتين الإصلاحية والمحافضة و"نساء المبكى".

بعد نحو سنة جمدت الحكومة تنفيذ المخطط العام، لكن بالتوازي أقرنتنياهو أن توسع "بالسرعة الممكنة" الساحة المختلطة (التي جزء منها مغلق منذ ٢٠١٨ لاعتبارات الأمان). الأمر الموضوعي والمخطط المبدئي لا ينفذان منذ نحو عشر سنوات. والنتيجة: في المبكى لا يمكن الصلاة إلا بانفصال بين الرجال والنساء، ومن يتصرفون خلاف ذلك يتعرضون للعنف. لقد نجح نتنياهو في أن يعطل قرارا عادلا، يدفع قدما بقيم المساواة والتعددية في صالح شركائه الأرثوذكسيين.

حسب محكمة العدل العليا، فإن القرار في ٢٠١٧ لإقرار الساحة المختلطة ما يزال ساري المفعول، وقد طلبت من الحكومة وبلدية القدس أن تتقدما ببلاغ محدث في غضون ٩٠ يوما. وكان الهجوم فوريا. فقد قال بتسلييل سموتريتش إن "القرار سيلقى به إلى سلة قمامة التاريخ"، وأريه درعي اتهم محكمة العدل العليا بمحاولة "تدنيس الحائط الغربي". النائب آفي ماعوز من "نوعم" قال إن مشروع القانون الذي رفعه سيؤدي إلى وقف صلاة المحافظين والإصلاحيين.

بأمر من نتنياهو ألغي أمس بحث في اللجنة الوزارية لمشروع القانون.

ستكون هذه محاولة للامتناع عن حرج أي حيال مؤتمر إيباك في واشنطن وبقدراً أقل من اعتراف مفاجئ بحق عشرات آلاف اليهود، في إسرائيل وفي الخارج للصلاة وفقاً لطريقتهم. وفيما أن يدا يمني تلغي البحث، تسمح يد يسرى بحرية التصويت على مشروع قانون ماعوز. الوزير يريف لفين دعا منذ الآن أعضاء الائتلاف لدعمه "والقول لمحكمة العدل العليا: حتى هنا". هذه الأزمة ليست نتاج "فاعلية قضائية" بل ولدها ورباها انتلاف مفعم بالكرامية لكل من يقف في طريقه. على الحكومة أن تستمع لمحكمة العدل العليا وتحل المشاكل بدلاً من أن تخلقها.

الغد ٢٤/٢/٢٠٢٦ ص ٢٥

اخبار بالإنجليزية

Jordan, Arab, friendly countries condemn Israeli decisions expanding illegal control over West Bank

The foreign ministers of Jordan and several Arab and friendly countries issued a joint statement in which they strongly condemned a series of recent Israeli decisions aimed at expanding the scope of Israel's illegal control over the occupied Palestinian territory, affirming that these measures represent a flagrant violation of international law and relevant United Nations resolutions and undermine prospects for achieving a just and comprehensive peace based on the two-state solution.

The following is the text of the statement:

"We, the Foreign Ministers of the Hashemite Kingdom of Jordan, the Kingdom of Saudi Arabia, the Federative Republic of Brazil, the French Republic, the Kingdom of Denmark, the Republic of Finland, the Republic of Iceland, the Republic of Indonesia, Ireland, the Arab Republic of Egypt, the Grand Duchy of Luxembourg, the Kingdom of Norway, the State of Palestine, the Portuguese Republic, the State of Qatar, the Republic of Slovenia, the Kingdom of Spain, the Kingdom of Sweden, the Republic of Türkiye, and the Secretary Generals of the League of Arab States and the Organization of Islamic Cooperation, condemn in the strongest terms a series of recent Israeli decisions that introduce sweeping extensions to unlawful Israeli control over the West Bank. Changes are wide-ranging, reclassifying Palestinian land as so-called Israeli 'state land', accelerating illegal settlement activity, and further entrenching Israeli administration. We are clear that Israel's illegal settlements and decisions designed to further them are a flagrant violation of international law, including previous United Nations Security Council Resolutions and the 2024 Advisory Opinion of the International Court of Justice. These latest decisions are part of a clear trajectory that aims to change the reality on the ground and to advance unacceptable de facto annexation. They also undermine the ongoing efforts for peace and stability in the region, including the 20 Point Plan for Gaza, and threaten any meaningful prospect of regional integration. We call on the Government of Israel to reverse them immediately, to respect its international obligations, and to refrain from actions that would result in permanent changes to the legal and administrative status of the occupied Palestinian Territory.

These decisions follow the unprecedented acceleration of Israel's settlement policy, with the approval of the E1 project and the publication of its tender. Such actions are a deliberate and direct attack on the viability of the Palestinian State and the implementation of the two-State Solution. In that context, we reiterate our rejection of all measures aimed at altering the

demographic composition, character and status of the Palestinian Territory occupied since 1967, including East Jerusalem. We oppose any form of annexation.

In view of the alarming escalation in the West Bank, we also call on Israel to put an end to settler violence against Palestinians, including by holding those responsible accountable. We reaffirm our commitment to taking concrete steps, in accordance with international law, to counter the expansion of illegal settlements in Palestinian territory and policies and threats of forcible displacement and annexation.

In the Holy Month of Ramadan, we also stress the importance of preserving the historic and legal status quo in Jerusalem and its Holy Sites, recognizing the special role of the historic Hashemite custodianship in this regard. We condemn repeated violations of the status quo in Jerusalem, which constitute a threat to regional stability.

The Ministers call for the immediate release by Israel of the withheld tax revenues due to the Palestinian Authority. Those revenues must be transferred to the Palestinian Authority, according to the Paris Protocol, and they are vital for the provision of basic services for the Palestinian population in Gaza and in the West Bank.

We reaffirm our unwavering commitment to achieving a just, comprehensive and lasting peace in the Middle East on the basis of the Two-State Solution, in line with the Arab Peace Initiative and relevant UN resolutions, based on the 4 June 1967 lines. As reflected in the New York Declaration, the end of the Israeli-Palestinian conflict is imperative for regional peace, stability and integration. Only by realizing an independent, sovereign and democratic Palestinian State can coexistence among the region's peoples and states be achieved.

Jordan News Agency 23-2-2026

Journalists union blames Israel for reporter's critical condition as Jerusalem journalist released under restrictions

The Palestinian Journalists Syndicate has held the Israeli occupation authorities fully responsible for the severe deterioration in the health of freed journalist Mujahid Bani Mufleh, who remains in critical condition after his release from Israeli detention.

In a statement, the syndicate said Bani Mufleh, 36, was rushed to the Istishari Hospital in Ramallah one day after his release following seven months in Israeli prisons, where he was subjected to deliberate medical neglect, inappropriate medication, torture and systematic starvation.

Doctors later diagnosed him with a brain hemorrhage. He has remained in intensive care for more than a month.

The union called on international organizations, including the International Federation of Journalists, to open an urgent investigation into what it described as a deliberate and systematic targeting of Palestinian journalists.

In a separate development, Israeli authorities on Sunday released Jerusalem-based journalist Nisreen Salem al-Abed under restrictive conditions.

According to her lawyer, the court ordered her placed under 10 days of house arrest, banned her from Al-Aqsa Mosque for 180 days and prohibited her from using social media or any communication devices during the house arrest period. She was also required to post bail of 2,000 shekels (about \$640).

Al-Abed was arrested last week while carrying out her journalistic work in Jerusalem, and her detention had been extended twice before the court approved her conditional release.

The Palestinian Information Center 23-2-2026

UN Guterres says international community cannot allow undermining of two-state solution

UN Secretary-General Antonio Guterres said that the current trajectory is stark, clear and purposeful: the two-State solution is being stripped away in broad daylight. "The international community cannot allow this to happen."

During the Secretary-General's remarks to the Human Rights Council, the UN chief underscored the blatant violations of human rights, human dignity, and international law in the occupied Palestinian Territory.

He said: "Human rights are under a full-scale attack around the world. The rule of law is being outmuscled by the rule of force."

"And this assault is not coming from the shadows. Or by surprise. It is happening in plain sight – and often led by those who hold the greatest power. "

The UN chief stressed that, around the world, human rights are being pushed back deliberately, strategically, and sometimes proudly.

"We are living in a world where mass suffering is excused away ... where humans are used as bargaining chips ... where international law is treated as a mere inconvenience."

He warned: "When human rights fall, everything else tumbles."

Wafa 23-2-2026

Israel bans 5 Palestinian media platform over coverage of Israeli actions in occupied East Jerusalem

Israeli ban covers Alasima News, M3raj Network, Al-Quds Albawsala Network, Maydan Al-Quds, Plus Quds Network.

Israel has banned five Palestinian media platforms covering Israeli measures in the occupied East Jerusalem on claims of "incitement."

Israel's Defense Ministry issued an order on Sunday to ban Alasima News, M3raj Network, Al-Quds Albawsala Network, Maydan Al-Quds, and Plus Quds Network. None of these media platforms have offices in East Jerusalem.

"Defense Minister Israel Katz signed an order designating these platforms as terrorist organizations, and the Attorney General confirmed that there is no legal obstacle," Israel's Channel 12 reported.

The platforms "are accused of incitement by focusing on developments in (East) Jerusalem and Al-Aqsa Mosque," it said.

Following the Israeli order, Alasima News said it was suspending all media activities until further notice, while there was no immediate comment from the other four platforms.

"In a new step added to Israel's record of repression and gagging, the occupation has banned the work of several Jerusalem-based news networks in an attempt to isolate Jerusalem and Al-Aqsa, monopolize them, and suppress their news from the world," the network said in a statement.

The outlet said it has been forced to stop working, expressing its pride in "what it has achieved over the past years," adding that its primary slogan "has always been to make Jerusalem the focus and compass of the (Palestinian) cause."

"The Israeli ban will not hide the truth. Silencing the camera will not silence Jerusalem. The narrative written in blood and resilience is stronger than any prohibition," it added.

The right-wing Israeli government has been escalating its measures in the occupied West Bank, including East Jerusalem, since its formation at the end of 2022.

Israeli authorities have imposed strict movement restrictions on West Bank residents at military checkpoints leading to East Jerusalem since the start of the war in Gaza on Oct. 8, 2023.

Al-Aqsa Mosque is the world's third-holiest site for Muslims. Jews call the area Temple Mount, claiming it was the site of two Jewish temples in ancient times.

Palestinians view occupied East Jerusalem, where Al-Aqsa is located, as the capital of their future state, while Israel considers Jerusalem, including both its eastern and western sectors, its capital.

Anadolu Agency 23-2-2026

Israel issues mass demolition orders for residential and agricultural structures in Abu Dis

Israeli authorities on Monday delivered demolition notices targeting a number of residential and agricultural structures east of the town of Abu Dis, south of Occupied Jerusalem.

According to the Jerusalem Governorate, the Israeli forces distributed 23 demolition notices in the Umm al-Shuqalib area, placing dozens of Palestinian residents at risk of displacement and loss of their livelihoods.

The Governorate reported a significant escalation in Israeli violations during January 2026, with 62 demolition, eviction, and seizure notices issued. These included 44 eviction orders, 14 demolition orders, and four seizure decisions.

In a related context, the report also documented two incidents of agricultural land leveling, alongside 70 demolition operations concentrated in the Airport neighborhood as part of what has been termed the “Jerusalem Shield” operation, one of the largest collective demolition campaigns in the area.

According to a report by the Wall and Settlement Resistance Commission, Israeli authorities carried out 538 demolition operations over the past year, destroying 1,400 structures. These included 304 inhabited homes, 74 uninhabited structures, 270 livelihood-related facilities, and 490 agricultural installations, in addition to issuing demolition notices for a further 991 structures.

The Palestinian Information Center 23-2-2026

Two Palestinians shot by Israeli forces in Al-Ram

Two Palestinian citizens were injured by Israeli forces’ gunfire on Monday evening in the town of Al-Ram, northeast of occupied Jerusalem.

The Palestine Red Crescent Society (PRCS) reported that its teams dealt with the injury of two young men who were shot with live ammunition in Al-Ram and transported them to the hospital.

Local sources said Israeli forces fired at the two youths near the separation wall in Al-Ram.

Wafa 23-2-2026

Israeli colonists raid Bedouin community near Jerusalem, expand outpost in Anata

The Jerusalem Governorate said that Israeli colonists stormed on Monday the home of Youssef al-Zawahra in the Khilat al-Sidra Bedouin community near the town of Mikhmas, north of occupied Jerusalem.

The soldiers reportedly vandalized the property, before stealing a water tank and blocking the road leading to the house.

The governorate said the attack is part of an ongoing escalation targeting Bedouin communities around Jerusalem. This escalation involves attacks on property and the imposition on-the-ground measures aimed at restricting Palestinians' access to their land and paving the way for its seizure for settlement expansion.

In a related development, it affirmed that colonists are continue expansion work at a recently established settlement outpost on Palestinian-owned land in the town of Anata, east of occupied Jerusalem. The expansion includes the addition of new structures and the bulldozing of surrounding land in an attempt to solidify the outpost and transform it into a permanent settlement.

The governorate emphasized that areas north and east of Jerusalem are witnessing a significant escalation in colonist attacks, in parallel with occupation policies aimed at expanding the scope of colonization and isolating the city from its Palestinian surroundings, in violation of international law and relevant international legitimacy resolutions.

Wafa 23-2-2026



قبة السلسلة (العهد الاموي)

قبة أمر ببنائها عبد الملك بن مروان عام 691هـ/72م وتقع شرق قبة الصخرة المشرفة وتصغرها حجما، ويعتبرها البعض نموذجا أوليا لقبة الصخرة، بينما يقول آخرون أنها كانت تستخدم بيتا للمال وذلك مستبعد نظرا لأن بناءها مفتوح الجدران ولا يعقل أن يحفظ المال في بناء بلا جدران وقيل أيضا أنها كانت تستخدم استراحة للمهندسين وعمال البناء القائمين على بناء قبة الصخرة المشرفة، والقبة عبارة عن مبنى صغير الحجم جدرانه مفتوحة يتكون من أحد عشر ضلعاً تستند على أحد عشر عموداً رخامياً وفي داخلها ستة أعمدة أخرى تحمل رقبة سداسية مغلقة تعلوها القبة وأما القاشاني الذي يزين واجهات العقود الداخلية والخارجية والمحراب فقد أمر بإحضاره لتزين القبة السلطان العثماني سليمان القانوني عام 969هـ/1561م. وفي عام 1433هـ/2012م قامت لجنة إعمار المسجد الأقصى بترميم القبة وأرضيتها، وأعيد تركيب القاشاني الذي يغطي أقواسها في الداخل والخارج، وتم استبدال التالف من القاشاني بكمية تم صناعتها في مدينة ازنك التركية جاء هدية من الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) قدمتها مشكورة للمسجد.